

خارج الفقہ

۹۲

۹-۲-۹۶ القول فی المواقیت

دراسات الاستاذ:
مهدي الهادي الطهراني

القول فى المواقيت

- القول فى المواقيت
- و هى المواضع التى عينت للإحرام،
- و هى خمسة لعمره الحج:
- الأول - ذو الحليفة،
- و هو ميقات أهل المدينة و من يمر على طريقهم، و الأحوط الاقتصار على نفس مسجد الشجرة*، لا عنده فى الخارج، بل لا يخلو من وجه.
- * هذا مستحب و ليس بواجب لأن الميقات هو ذو الحليفة كله لا خصوص المسجد

عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة

- مسألة ١ الأقوى * عدم جواز التأخير اختياراً إلى الجحفة، وهي ميقات أهل الشام، نعم يجوز مع الضرورة لمرض أو ضعف أو غيرهما من الأعذار.

- * بل الأحوط

القول فى المواقيت

- (مسألة ٢): **يجوز** لأهل المدينة و من أتاها، العدول إلى ميقات آخر كالجحفة أو العقيق، فعدم جواز التأخير إلى الجحفة إنما هو إذا مشى من طريق ذى الحليفة، **بل الظاهر** أنه لو أتى إلى ذى الحليفة ثم أراد الرجوع منه و المشى من طريق آخر جاز، بل **يجوز** أن يعدل عنه من غير رجوع فإن الذى لا يجوز هو التجاوز عن الميقات محلًا، و إذا عدل إلى طريق آخر لا يكون مجاوزًا، و إن كان ذلك و هو فى ذى الحليفة، و ما فى خبر إبراهيم بن عبد الحميد من المنع عن العدول إذا أتى المدينة مع ضعفه منزل على الكراهة *.
- * و يحتمل فيه التقية نعم الرواية معتبرة سندًا.

الجنب و الحائض و النفساء جاز لهم الإحرام

- مسألة ٢ الجنب و الحائض و النفساء جاز لهم الإحرام حال العبور عن المسجد إذا لم يستلزم الوقوف فيه*، بل وجب عليهم حينئذ**،

- * و لو كان الميقات ذوالحليفة كله لا خصوص المسجد كما هو الحق.

- ** لو كان الميقات هو المسجد فحسب و ليس كذلك فلا يجب بل يجوز.

الجنب و الحائض و النفساء جاز لهم الإحرام

- و لو لم يمكن لهم بلا وقوف فالجنب مع فقد الماء أو العذر عن استعماله يتيمم للدخول و الإحرام في المسجد***،
- *** كما يجوز له الإحرام خارج المسجد لأن الميقات هو ذو الحليفة كله.

الجنب و الحائض و النفساء جاز لهم الإحرام

- و كذا الحائض و النفساء بعد نقائهما***، و أما قبل نقائهما فان لم يمكن لهما الصبر إلى حال النقاء فالأحوط لهما الإحرام خارج المسجد عنده*** و تجديده في الجحفة أو محاذاتها.
- *** قبل الغسل لفقده الماء أو العذر عن استعماله.
- *** و هذا كاف و لو كان الميقات هو المسجد فحسب لأن عند المسجد لا ينقص عن محاذاته و المفروض كفاية الإحرام في المحاذي و الحائض و النفساء ليستا من المعدور الذي يجوز له تأخير الإحرام إلى الجحفة فالتجديد في الجحفة أو محاذاتها مبني على الإحتياط المستحب.

القول فى المواقيت

- الثانى - العقيق،
- و هو ميقات أهل نجد و العراق و من يمر عليه من غيرهم و أوله المسلخ و وسطه غمرة و آخره ذات عرق، و الأقوى جواز الإحرام من جميع مواضعه اختياراً، و الأفضل من المسلخ ثم من غمرة، و لو اقتضت التقية عدم الإحرام من أوله و التأخير إلى ذات العرق فالأحوط التأخير، بل عدم الجواز لا يخلو من وجه

القول فى المواقيت

- الثالث - الجحفة،
- وهى لأهل الشام و مصر و مغرب و من يمرّ عليها من غيرهم.
- الرابع - يلملم،
- و هو لأهل يمن و من يمرّ عليه.
- الخامس - قرن المنازل،
- و هو لأهل الطائف و من يمرّ عليه.

تثبت تلك المواقيت

- مسألة ٣ تثبت تلك المواقيت مع فقد العلم* بالبينة الشرعية أو الشيعاء الموجب للاطمئنان،
- و مع فقدهما بقول أهل الاطلاع مع حصول الظن فضلا عن الوثوق،
- فلو أراد الإحرام من المسلخ مثلا و لم يثبت كون المحل الكذائي ذلك لا بد من التأخير حتى يتيقن الدخول في الميقات.
- * يثبت كل موضوع شرعى مع فقد العلم بالإطمئنان و لو حصل من قول أهل الإطلاع و مع فقد خبر الواحد الثقة و مع فقدة يجب الإحتياط فلو لم يمكن فيعمل بالظن مطلقاً.

من لم يمرّ على أحد المواقيت جاز له الإحرام من محاذاة أحدها

- مسألة ٤ من لم يمرّ على أحد المواقيت جاز* له الإحرام من محاذاة أحدها.
- و لو كان في الطريق ميقتان يجب الإحرام من محاذاة أبعدهما إلى مكة على الأحوط، و الأولى تجديد الإحرام في الآخر.
- * أي يجب عليه.

من لم يمرّ على أحد المواقيت جاز له الإحرام من محاذاة أحدها

- مسألة ٥ المراد من المحاذاة أن يصل في طريقه إلى مكة إلى موضع يكون الميقات على يمينه أو يساره بخط مستقيم بحيث لو جاوز منه يتمايل الميقات إلى الخلف، و الميزان هو المحاذاة العرفية لا العقلية الدقيقة،
- و يشكل الاكتفاء بالمحاذاة* من فوق كالحاصل لمن ركب الطائرة لو فرض إمكان الإحرام مع حفظ المحاذاة فيها، فلا يترك الاحتياط بعدم الاكتفاء بها***.
- * بل لا إشكال فيه كما لا إشكال في المحاذاة في البر والبحر.
- ** ثم إن الظاهر أنه لا يتصور طريق لا يمر على ميقات و لا يكون محاذياً لواحد منها إذ المواقيت محيطة بالحرم من الجوانب فلا بد من محاذاة واحد منها و لو فرض إمكان ذلك فاللازم هو الإحرام قبل الدخول في الحرم.

تثبت المحاذاة

- مسألة ٦ تثبت المحاذاة بما يثبت به الميقات على ما مرّ، بل بقول أهل الخبرة و تعيينهم بالقواعد العلمية مع حصول الظن منه*.
- * قد مر أنه يثبت كل موضوع شرعى مع فقد العلم بالإطمينان و لو حصل من قول أهل الإطلاع، و مع فقد خبر الواحد الثقة لو كان حسياً أو بقول الخبرة لو كان حدسياً و مع فقد الاحتياط فلو لم يمكن فيعمل بالظن مطلقاً.
- و الميقات أمر حسى بينما محازاته ليس كذلك، فإنه حسى كما لو كان الموضوع قريباً من الميقات أو ملحقاً بالحسى كما لو كان الموضوع معروفاً لدى الناس و حدسى لو كان بعيداً عن الميقات و غير معروف لدى الناس فتأمل.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة



- الإحتياط هنا يتحقق بأحد الأمور الثلاثة:
- ١- الذهاب إلى الميقات.
- ٢- الإحرام من أوّل موضع احتمالِه و استمرار النّيّة و التلبّيّة إلى آخر مواضعه، و لا يضرّ احتمال كون الإحرام قبل الميقات حينئذٍ مع أنّه لا يجوز، لأنّه لا بأس به إذا كان بعنوان الإحتياط.
- ٣- أن ينذر الإحرام قبل الميقات فيحرم في أوّل موضع الاحتمال أو قبله على ما سيأتي من جواز ذلك مع النذر.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

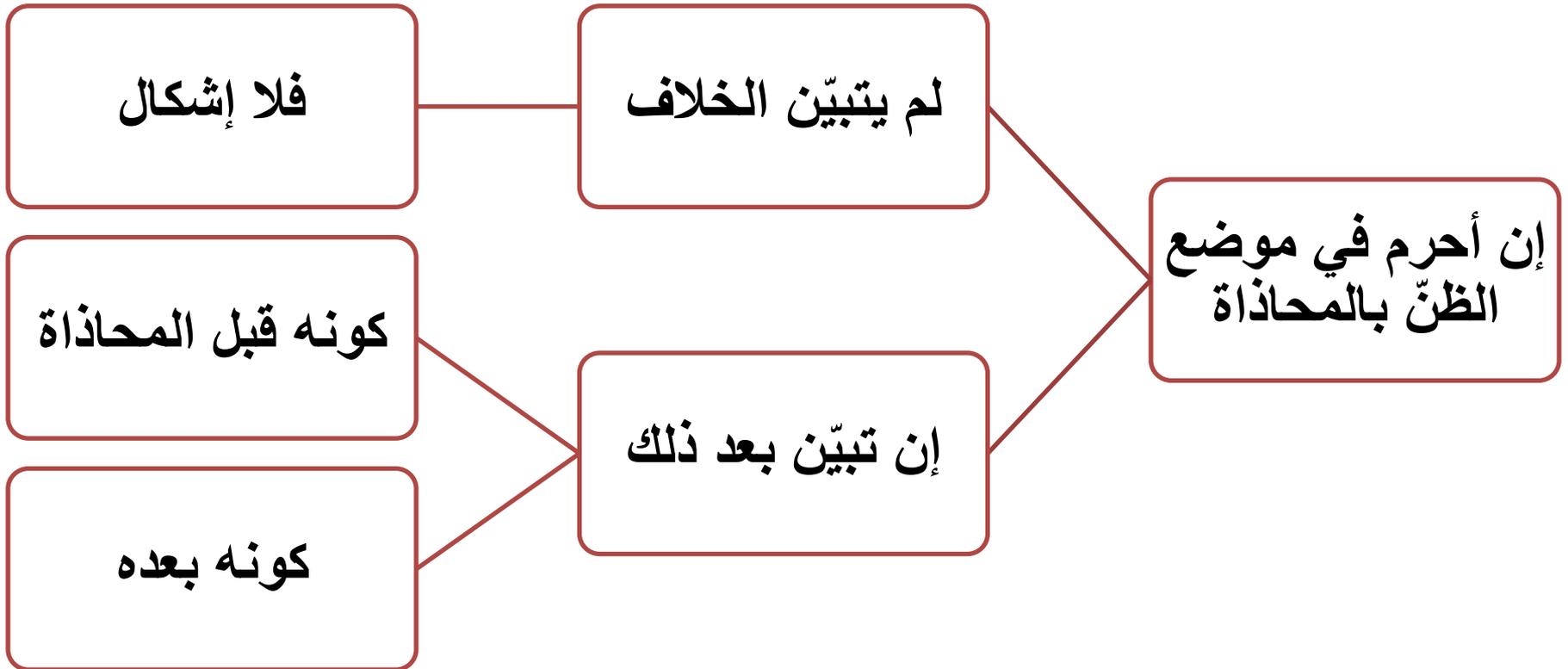
- ثم إن أحرم في موضع الظن (٣) بالمحاذاة و لم يتبين الخلاف فلا إشكال، و إن تبين بعد ذلك كونه قبل المحاذاة و لم يتجاوزَه أعاد الإحرام، و إن تبين كونه قبله و قد تجاوز أو تبين كونه بعده فإن أمكن العود و التجديد تعين، و إلّا فيكفى (٤) في الصورة الثانية و يجدد في الاولى في مكانه، و الأولى التجديد مطلقاً،
- (٣) أو العلم به. (الإمام الخميني).
- (٤) إذا كان إحرامه قبل الحرم أو لم يمكن له الرجوع إلى خارج الحرم و إلّا فيرجع إلى خارج الحرم فيحرم منه. (الإمام الخميني).
- بل يجدد في الصورتين إلّا إذا تبين عدم التمكن من الإحرام من الميقات حين إحرامه من بعد الميقات. (الكلبي يگانی).

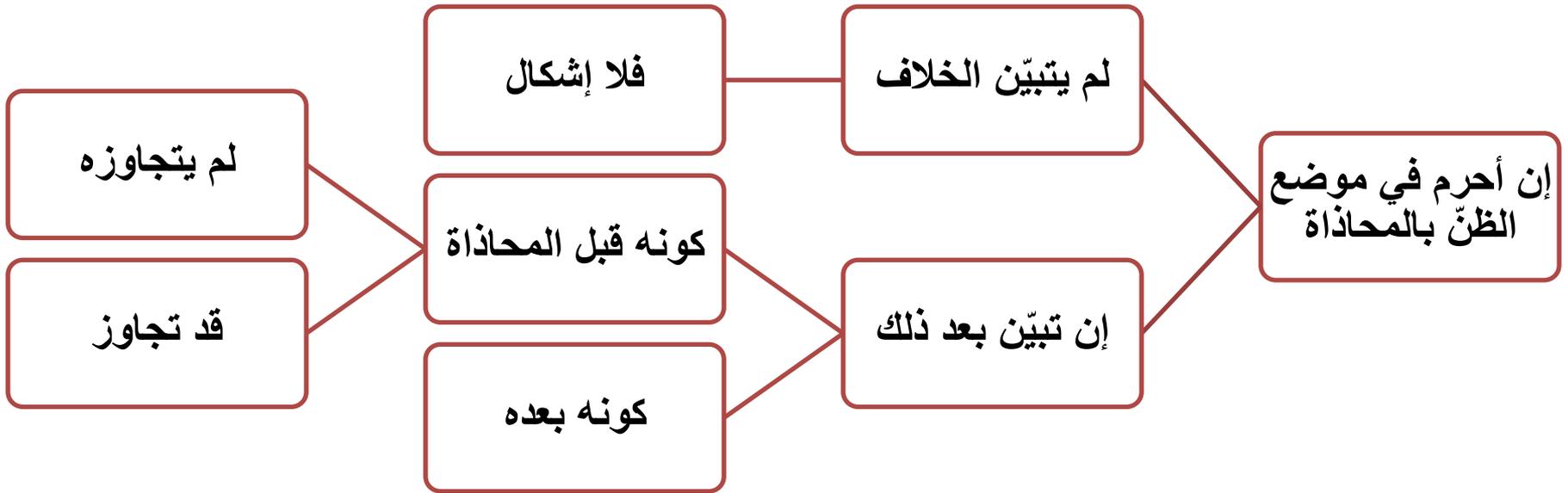
لم يتبيّن الخلاف

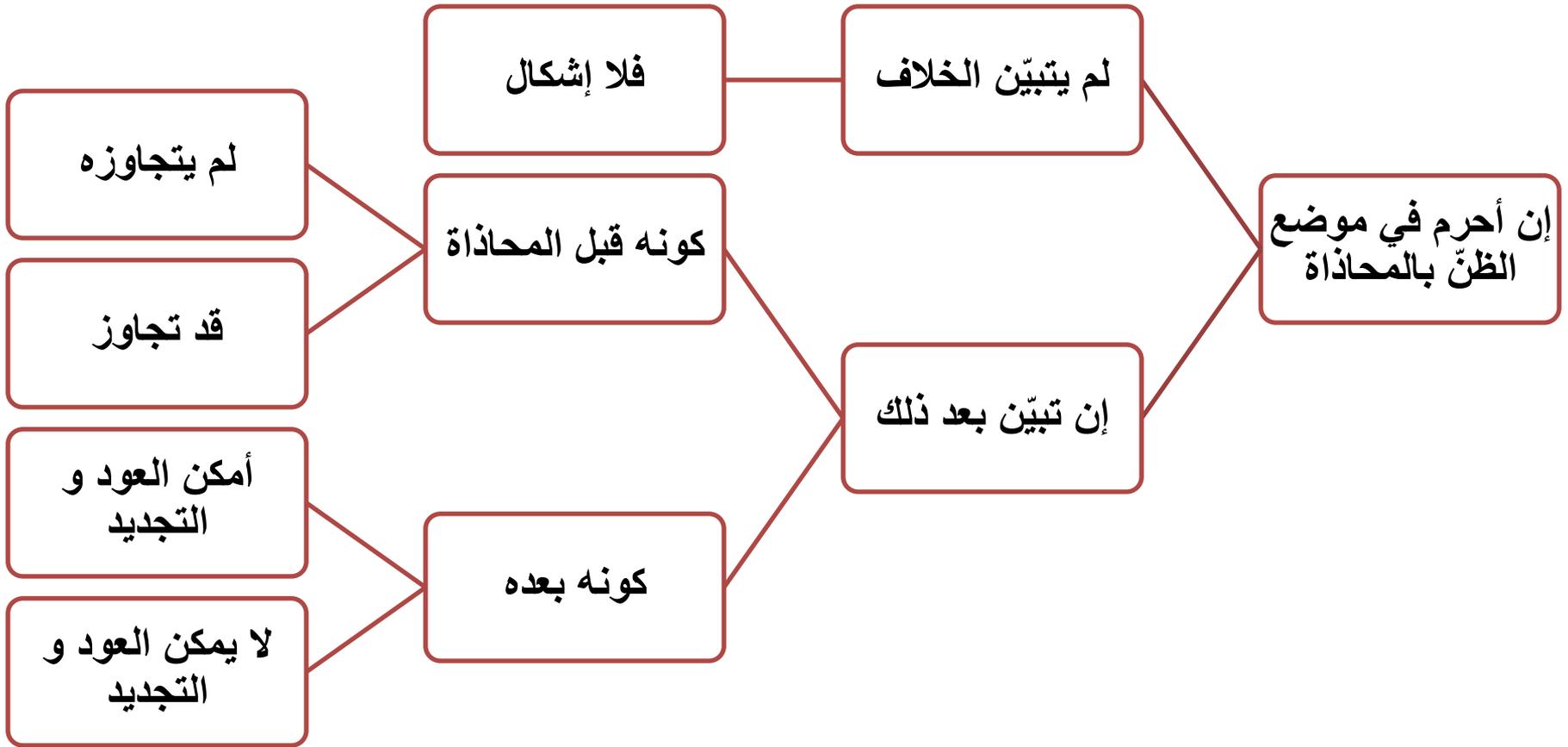
إن تبين بعد ذلك

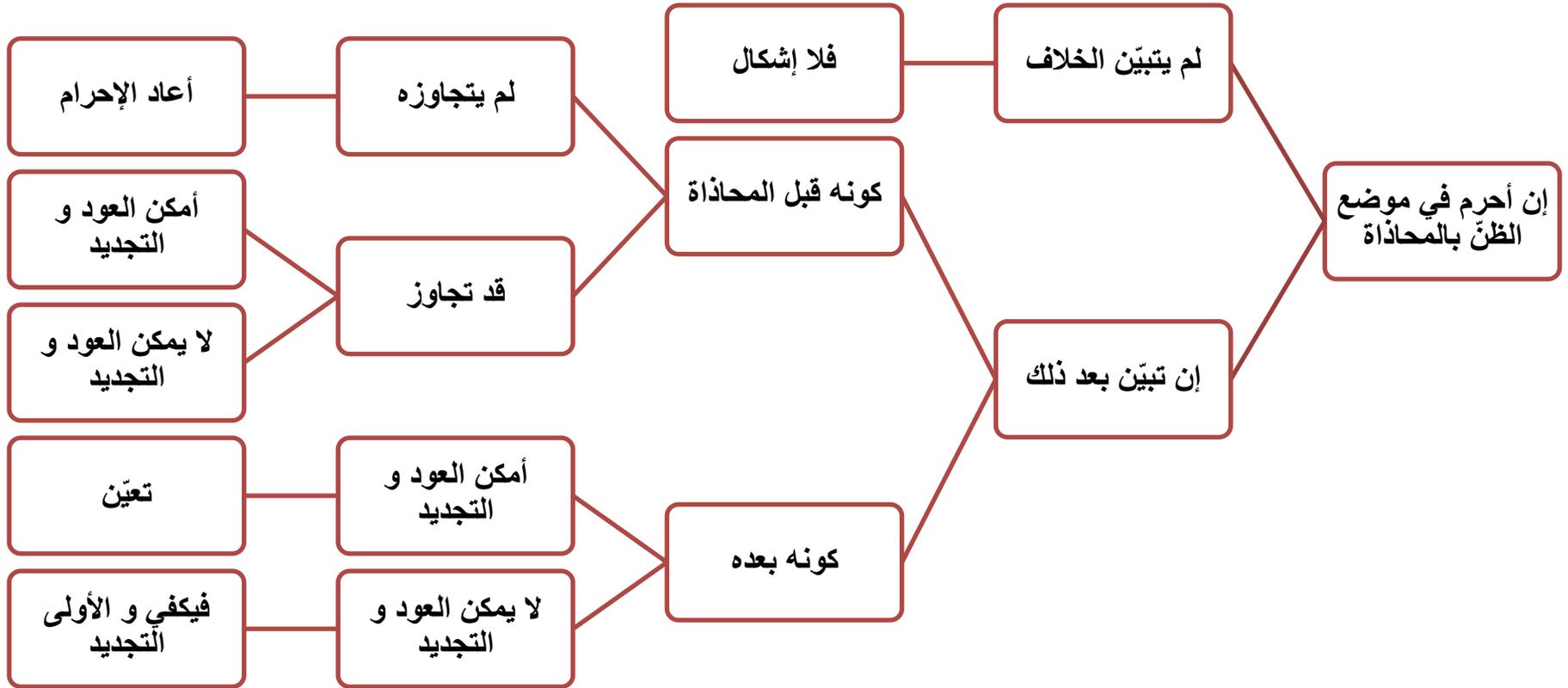
إن أحرم في موضع
الظنّ بالمحاذاة

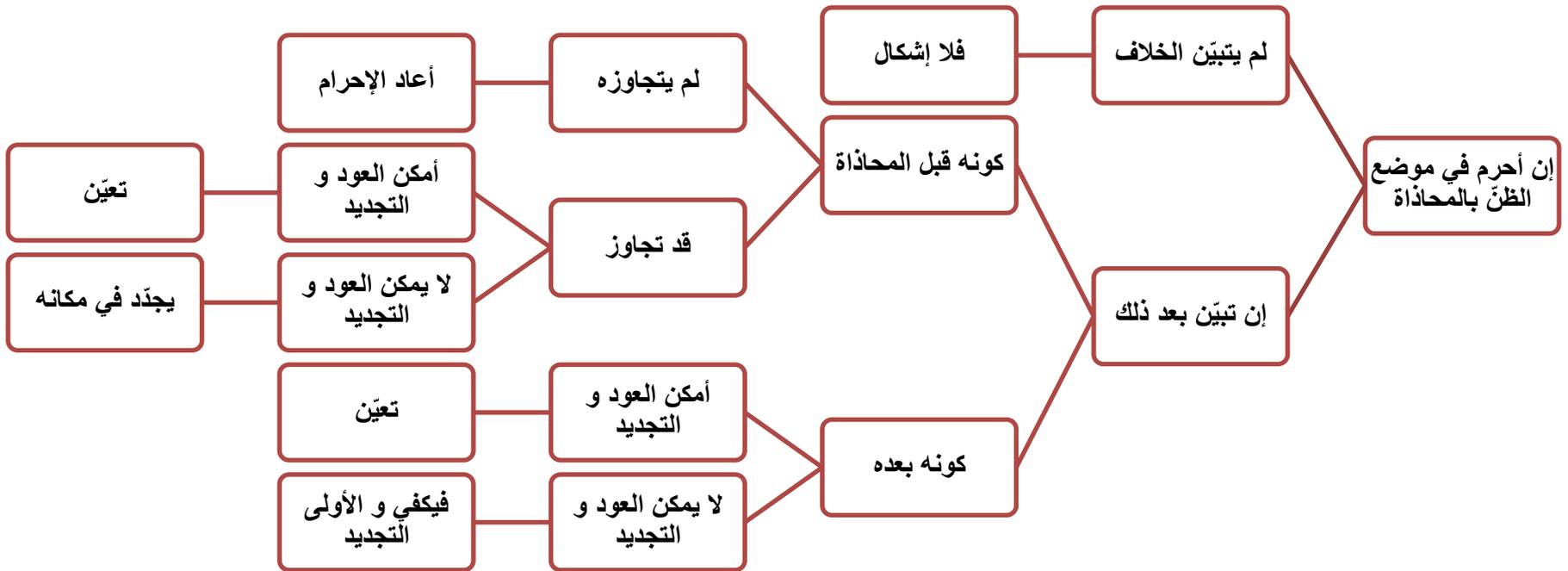












التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- (١) لو أحرم في موضع قيام الحجة على المحاذاة و لم ينكشف الخلاف فلا كلام،
- و إن انكشف الخلاف قبل الوصول إلى المحاذي أعاد الإحرام في موضع المحاذي، و الإحرام الأوّل باطل قطعاً، و لا أثر لقيام الحجة عنده لارتفاع حجيتها بانكشاف الخلاف على الفرض، من دون فرق بين كون الأمر الظاهري مجزئاً عن الأمر الواقعي أم لا، فلا يبنى الحكم بإعادة الإحرام على عدم الإجزاء في موافقة الحكم الظاهري كما توهم.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- بل لو قلنا بإجزاء الأمر الظاهري عن الحكم الواقعي لا يمكن القول به في المقام، وذلك لأن محل البحث في الإجزاء إنما هو فيما إذا كان الأمر الواقعي موجوداً و لكن لا يعلم به، و كان الأمر الظاهري مخالفاً له، فيقع البحث حينئذٍ في أن الأمر الظاهري هل يجزئ عن الأمر الواقعي الموجود أم لا؟

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- كما إذا قام الدليل على عدم اعتبار السورة في الصلاة ثم انكشف الخلاف و تبين وجود الدليل على لزوم السورة، فيصح أن يقال: إن الأمر الظاهري يجزئ عن الأمر الواقعي أم لا،
- و أمّا إذا فرضنا أنه لم يكن للأمر الواقعي وجود أصلاً حين الإتيان بالأمر الظاهري و إنما يحدث بعد ذلك فلا مجال و لا مورد للإجزاء، كما إذا صلى قبل الوقت فإنه لا أمر بالصلاة أصلاً و إنما هو تخيل و توهم لوجود الأمر.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- و بالجملة: لا مورد للإجزاء في المقام أصلاً حتى على قول الأشعري القائل بالتصويب و انقلاب الواقع إلى ما أدى إليه الظاهر، لأن الإجزاء حتى على القول بالتصويب إنما يتحقق فيما إذا كان للأمر الواقعي وجود و لكن لا يعلم به، و أمّا إذا لم يكن موجوداً أصلاً فلا مجال للإجزاء أبداً، نظير ما لو صام في شعبان بدلاً عن شهر رمضان.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- و أمّا لو انكشف الخلاف بعد التجاوز عن المحاذي و علم عندئذ أن إحرامه كان قبل المحاذي أو بعده، ذكر في المتن أنه يجب عليه العود و التجديد في الموضع المحاذي في كلتا الصورتين إن أمكن، و إلّا ففي الصورة الأولى و هي ما إذا أحرّم قبل المحاذي يجدد الإحرام في مكانه، و في الصورة الثانية و هي ما إذا أحرّم بعد المحاذاة يكتفي بإحرامه و إن كان الأولى التجديد مطلقاً.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- و ما ذكره و إن كان صحيحاً إلا أن ما اختاره من الاكتفاء بالإحرام في الصورة الثانية على إطلاقه غير تام، بل لا بدّ من التفصيل
- بين ما إذا لم يكن قادراً في وقت الإحرام من الرجوع واقعاً فكانت وظيفته الواقعية حال الإحرام عقده من هذا المكان، لعدم قدرته على العود واقعاً، فاحرامه صحيح و قد أتى بوظيفته و لا حاجة إلى التجديد،
- و بين ما إذا كان يمكنه الرجوع حال الإحرام و إن تعذر عليه فعلاً حين الالتفات و انكشاف الخلاف، ففي مثله لا بدّ من تجديد الإحرام من هذا المكان و لا يكتفى بالإحرام الأوّل،

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- لأنَّ الإحرام في غير الميقات إنما يجوز لمن لا يتمكن من الرجوع و الوصول إلى الميقات، و هذا العنوان غير صادق على هذا الشخص، لأنَّ المفروض أنه كان متمكناً من الرجوع إلى الميقات حال الإحرام و إن تعذر عليه حال الالتفات، فيكون إحرامه باطلاً و لا بدّ من تجديده و عقده ثانياً.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- ملاحظة: لا بدّ لنا من بيان نبذة ترجع إلى توضيح ما يتعلق بالإجزاء و عدمه مما يخص المقام.
- فنقول: قد عرفت أن محل الكلام في أجزاء الأمر الظاهري عن الواقعي إنما هو في متعلق التكليف من جهة الاختلاف في جهة من الجهات، كفقدان الجزء و الشرط للواجب، لا في شرائط التكليف و الوجوب.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- بيان ذلك: أنهم قسموا الواجب إلى المطلق و المشروط، و زاد صاحب الفصول قسماً آخر و هو الواجب المعلق و جعله من أقسام الواجب المطلق، فإنه قسم الواجب المطلق إلى المنجز و المعلق، و فسّر المعلق بما كان الوجوب فعلياً و الواجب استقبالياً.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- و قد ذكرنا في المباحث الأصولية «١» أن ما ذكره صاحب الفصول و إن كان صحيحاً و لا يرد عليه الاشكال المعروف من تخلف الوجوب عن الإيجاب، و لكن ما ذكره ليس قسماً مقابلاً للمشروط، بل المعلق بعينه هو الواجب المشروط غاية الأمر مشروط بالشرط المتأخر،

(١) محاضرات في أصول الفقه ٢: ٣٤٨.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

• فإن الواجب المشروط قد يكون مشروطاً بالشرط المقارن كاشتراط وجوب الصلاة بالوقت، فإن الوقت شرط مقارن و يحدث الوجوب بحلول الوقت و أمّا قبله فلا وجوب، و قد يكون مشروطاً بالشرط المتأخر فيكون الوجوب فعلياً، كوجوب الصوم من أول غروب الشمس في الليلة الأولى من شهر رمضان، بناءً على أن المراد بقوله تعالى فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ «٢» دخول شهر رمضان و رؤية هلاله، فالمكلف من الليل مأمور بالصوم غاية الأمر مشروطاً بدخول النهار، و كذلك الحج فإنه واجب عليه بالفعل و لكنه مشروط ببقاء الاستطاعة إلى زمان إتيانه.

• (٢) البقرة ٢: ١٨٥.

التاسع: محاذاة أحد المواقيت الخمسة

- ثم إن الإجزاء إنما يجرى في فقدان الجزء أو الشرط للمتعلق لكن بعد فرض فعلية الوجوب و تحققه، و أمّا بالنسبة إلى شرط الوجوب إذا لم يكن متحققاً نظير تخلف الوقت بالنسبة إلى الصلاة فلا مجال للإجزاء أصلاً، و كذا إذا كان الواجب تعليقياً كما إذا كان محبوساً و لم يميز بين النهار و الليل فصام في الليل معتقداً أنه النهار فانكشف الخلاف فلا مجال للإجزاء، و كذلك الحج فإنه و إن كان واجباً معلقاً و لكن إذا أحرم قبل الميقات و قبل تحقق الشرط و الوصول إلى الميقات، فلا مجال للإجزاء أبداً حتى إذا قلنا بإجزاء الأمر الظاهري عن الواقعي، و ذلك لأن الأمر الواقعي في المقام غير موجود لنقول بإجزائه عنه.

مواقيت آخر

- مسألة ٧ ما ذكرنا من المواقيت هي ميقات عمرة الحج، و هنا مواقيت آخر:
- الأول مكة المعظمة، و هي لحج التمتع،
- الثاني دويرة الأهل أى المنزل، و هي لمن كان منزله دون الميقات إلى مكة بل لأهل مكة، و كذا المجاور الذى انتقل فرضه إلى فرض أهل مكة و إن كان الأحوط إحرامه من الجعرانة، فإنهم يحرمون بحج الافراد و القران من مكة، و الظاهر أن الإحرام من المنزل للمذكورين من باب الرخصة، و إلا فيجوز لهم الإحرام من أحد المواقيت،
- الثالث أدنى الحل، و هو لكل عمرة مفردة سواء كانت بعد حج القران أو الافراد أم لا، و الأفضل أن يكون من الحديدية أو الجعرانة أو التنعيم، و هو أقرب من غيره إلى مكة.